مرسوم اتحادي رقم (56) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين
بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة الدنمارك

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة الدنمارك، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 17 مارس 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ: 23 / شوال / 1443هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022م

اتفاقية

بشأن

تسليم المجرمين

بين

الإمارات العربية المتحدة

و

مملكة الدنمارك

الإمارات العربية المتحدة ومملكة الدنمارك (ويشار إليهما فيما يلي بـ" الطرفين ")"

رغبة في تعزيز تعاون قضائي فعال بين بلديهما بقصد منع الجريمة على أسس من الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمصلحة المتبادلة.

أخذا بعين الاعتبار أن هذا الغرض يجوز أن يتحقق بابرام اتفاقية ثنائية تنشئ عملا مشتركا في مسائل التسليم.

اتفقا على ما يلي:

المادة 1
الالتزام بالتسليم

يتعهد كل طرف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وبناء على طلب الطرف الطالب أن يسلم للآخر أي شخص في أراضيه يكون مطلوبا للطرف الطالب بغرض اتخاذ إجراءات جنائية أو تنفيذ حكم نهائي بالسجن.

المادة 2
الجرائم القابلة للتسليم

1. لأغراض هذه الاتفاقية يمنح التسليم إذا: -

أ. قدم طلب التسليم لاتخاذ إجراءات جنائية وأن الجريمة معاقب عليها وفقا لقوانين الطرفين بعقوبة السجن لسنة واحدة (1) على الأقل.

ب. قدم طلب التسليم لتنفيذ حكم بالسجن قابل للتنفيذ عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين الطرفين، وعند تقديم الطلب تكون مدة العقوبة أو القيد المتبقي قضاؤه ستة (6) أشهر على الأقل.

2. لتقرير ما إذا كان الفعل يشكل جريمة بموجب قوانين الطرفين ووفقا للبند 1 من هذه المادة، لا يهم ما إذا كانت قوانين الطرفين تصنف الفعل ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تسميها بذات المصطلح.

3. فيما يتعلق بالجرائم ذات الصلة بالضرائب والرسوم، الرسوم الجمركية وتبادل النقد الأجنبي، لا يرفض التسليم فقط على اساس أن قوانين الطرف المطلوب إليه لا تفرض ذات النوع من الضرائب والرسوم أو لا تتضمن ذات النوع من الأحكام المتعلقة بالضرائب، الرسوم، الرسوم الجمركية وتبادل النقد الأجنبي كما هو في قوانين الطرف الطالب.

4. يمنح التسليم أيضا إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت خارج أراضي الطرف الطالب، شريطة أن قوانين الطرف المطلوب اليه تسمح بالمقاضاة عن جريمة ذات الطبيعة المماثلة ارتكبت خارج أراضيه.

5. إذا تعلق طلب التسليم بجريمتين أو أكثر، تشكل كل منها جريمة وفقا لقوانين كلا الطرفين، وشريطة أن يستوفي أحدهما الشروط المبينة في البندين 1 و2 من هذه المادة، فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن جميع تلك الجرائم.

المادة 3
أسباب إلزامية للتسليم

لا يمنح التسليم إذا: -

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية: -

i. الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة لاي من الطرفين أو أي عضو من اعضاء عائلة ذلك الشخص أو أي عضو في المجلس الاعلى للاتحاد لدولة الامارات العربية المتحدة أو عضو من عائلة ذلك الشخص.

ii. الجرائم الارهابية.

iii. أي جريمة أخرى لا تعتبر كجريمة سياسية بموجب اتفاقية دولية، معاهدة أو اتفاق يلتزم بها الطرف المطلوب اليه.

ب. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسبابا جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب لأسباب تتعلق بالعرق، الجنس، الديانة، الحالة الاجتماعية، الجنسية أو الآراء السياسية أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر في إجراءات جنائية لأي من تلك الأسباب.

ج. كان الطرف الطالب يعاقب على الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بعقوبة تحظرها قوانين الطرف المطلوب إليه.

د. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه، على الطرف المطلوب إليه رفض منح التسليم مالم توقع عقوبة الاعدام على الشخص المطلوب، أو إذا وقعت يتعهد الطرف الطالب بعدم تنفيذها. إذا قبل الطرف الطالب التسليم بموجب شروط هذا البند فعليه التقيد بتلك الشروط.

ه. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسبابا جوهرية تدعو للاعتقاد أن الشخص المطلوب تسليمه قد تعرض أو سيتعرض لدى الطرف الطالب للتعذيب أو معاملة قاسية، غير إنسانية أو مهينة لإجراءات لا تكفل احترام حقوق الدفاع الأساسية.

و. صدر حكم الطرف الطالب غيابيا وأن الشخص المدان لم يخطر على نحو كاف بالمحاكمة أو لم تتاح له الفرصة لترتيب دفاعه/دفاعها ولم تتح أو لن تتاح له الفرصة لإعادة المحاكمة في حضوره/حضورها.

ز. تمت محاكمة الشخص المطلوب بحكم نهائي بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم أو إذا تم العفو عن الشخص المذكور عن الحكم النهائي بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه.

ح. كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم تقع ضمن اختصاص الطرف المطلوب اليه بموجب قانونه الجنائي وأن المقاضاة الجنائية أو معاقبة الشخص المطلوب انقضت بالتقادم بموجب قانون الطرف المطلوب اليه.

ط. شكلت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية حصريا بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.

ي. منح الشخص المطلوب حق اللجوء السياسي لدى الطرف المطلوب إليه.

ك. اعتبر الطرف المطلوب إليه أن من شأن منح التسليم المساس بسيادته، أمنه، نظامه العام أو مصالح ضرورية أخرى للطرف أو نشوء ظروف تتعارض مع المبادئ الأساسية لقانونها الوطني.

ل. ان تنفيذ الطلب قد يتعارض مع مبدأ لا يحاكم على ذات الجرم مرتين.

المادة 4
أسباب اختيارية للرفض

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات التالية إذا: -

أ) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم خاضعة لاختصاص الطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني، وأن الشخص المطلوب قد تم مقاضاته أو سيقاضى بواسطة السلطات المختصة لدى ذلك الطرف عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ب) أخذ الطرف المطلوب إليه في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب، أن التسليم قد يتعارض مع اعتبارات إنسانية بالنظر إلى السن والحالة الصحية.

المادة 5
تسليم المواطنين

1. يجوز لكل طرف تسليم مواطنيه للطرف الآخر كما يسمح به قانونه الوطني.
2. في حالة رفض التسليم على الطرف المطلوب، إليه بناءً على طلب الطرف الطالب إحالة الدعوى إلى سلطاته المختصة لغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية بموجب قانونه الوطني. لهذا الغرض على الطرف الطالب موافاة الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى. يجب إخطار الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن بناء على طلبه.

المادة 6
السلطات المركزية

1. على كل طرف تعيين سلطة مركزية لغرض تطبيق هذه الاتفاقية.
2. السلطات المركزية المعنية هي:
   - بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، السلطة المركزية هي وزارة العدل.
   - بالنسبة لمملكة الدنمارك السلطة المركزية هي مدير النيابات العامة.
3. في حالة تغيير أي طرف لسلطته المركزية، عليه إخطار الطرف الآخر خطيا بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 7
تقديم طلب التسليم

1. يكون أي طلب تسليم خطيا، ترسله السلطة المركزية لأي طرف الى السلطة المركزية للطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية، وان يشتمل على المستندات والمعلومات التالية: -

أ) أسم السلطة الطالبة.

ب) الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه، تفاصيل جنسيته/جنسيتها، مكان سكنه أو موقعه ووصفه إذا كان ذلك متاحا، هيئته/هيئتها مع صور فوتوغرافية، بصمات الاصابع وأي تفاصيل أخرى تمكن من التحري عن هوية ذلك الشخص.

ج) بيان بوقائع الدعوى اساس طلب التسليم، مع تحديد على نحو أكثر دقه الوقت ومكان الفعل المعاقب عليه جنائيا وبيان قانوني يصف الجريمة.

د) نسخة مصدقة عن نص أو نصوص أي أحكام لأي قانون يصنف الافعال المرتكبة كجرائم ويشتمل على معلومات عن أي عقوبات منصوص عليها لارتكابها.

ه) نسخة مصدقة عن نص أي أحكام لأي قانون متعلق بمدة التقادم النافذة.

و) نسخة عن أمر القبض الصادر عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب في حالة طلب التسليم للمقاضاة.

ز. إذا كان طلب التسليم يتعلق بشخص أدين بارتكاب الجريمة المطلوب من اجلها التسليم، يدعم الطلب أيضا بـ: -

i. نسخة عن الحكم أو الإدانة الموقعة.

ii. بيان يحدد الي أي مدى تم تنفيذ العقوبة أو الإدانة وما تبقى منها لقضائها.

2. إذا كان طلب التسليم لتنفيذ حكم صدر غيابيا لدى الطرف الطالب، على الطرف الطالب ضمان الحق في إعادة المحاكمة وفقا للتشريع النافذ.

3. تحرر أي مستندات لأغراض هذه الاتفاقية بلغة الطرف الطالب وترفق بترجمة الى لغة الطرف المطلوب إليه أو باللغة الانجليزية.

4. لا يلزم أي طلبات تسليم وجميع المستندات المرفقة، أي مستندات قدمت استجابة لذلك الطلب وكذلك الترجمة الموقعة والمختومة بواسطة السلطة المختصة أو المركزية للطرف المرسل لأي تصديق أو توثيق على أي نحو آخر.

المادة 8
معلومات إضافية

1. إذا كانت المعلومات المقدمة من الطرف الطالب دعما لطلب التسليم غير كافية لتمكين الطرف المطلوب إليه من اتخاذ قرار بموجب هذه الاتفاقية. يجوز للطرف الأخير ان يطلب تقديم المعلومات الإضافية الضرورية في خلال ثلاثين (30) يوما ما لم يخطر الطرف الطالب الطرف المطلوب بحاجة لإضافة خمسة عشر (15) يوما بسبب ظروف خاصة.
2. في حالة العجز عن تقديم المعلومات الإضافية خلال المدة المشار اليها في البند 1 من هذه المادة يعد بمثابة التخلي عن طلب التسليم
3. ومع ذلك لا يمنع الطرف الطالب من تقديم طلب جديد لتسليم ذات الشخص وعن ذات الجريمة.

المادة 9
القرار

1. على الطرف المطلوب إليه التقرير في طلب التسليم وفقا للإجراءات المبينة في قانونه الوطني وإخطار الطرف الطالب بقراره من غير إبطاء.

2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كليا أو جزئيا فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة 10
مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يقاضى الشخص الذي تم تسليمه وفقا لهذه الاتفاقية، يحاكم أو يوقف لغرض تنفيذ عقوبة لدى الطرف الطالب، لا يتعرض لأي إجراء آخر يقيد الحرية الشخصية، عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه ومختلفة عن تلك التي منح من أجلها التسليم ما لم:

أ. غادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب ثم عاد إليها طواعية.

ب. لم يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب خلال خمسة وأربعون (45) يوما بعد أن أتيحت له الفرصة في ذلك. ومع ذلك لا تعد تلك الفترة الزمنية التي يعجز فيها الشخص المذكور عن مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته / إرادتها.

ج. وافق الطرف المطلوب إليه على التسليم، في هذه الحالة يجوز للطرف المطلوب إليه، بناء على طلب محدد من الطرف الطالب الموافقة على مقاضاة الشخص الذي تم تسليمه أو تنفيذ عقوبة ضده/ضدها عن جريمة مختلفة عن تلك المقدم الطلب بشأنها، وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية. في هذا الشأن:

1) يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب إلى الطرف الطالب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 7.

2) يجوز توقيف الشخص المسلم بواسطة الطرف الطالب بموجب قانونه الوطني انتظارا للقرار بشأن الطلب المقدم.

2. باستثناء ما هو مبين في البند (ج) أعلاه، يجوز للطرف الطالب اتخاذ أي تدبير ضروري بموجب قوانينه لقطع مدة التقادم.

3. إذا تعدل التصنيف القانوني للجريمة موضوع الاتهام أثناء الإجراءات، يجوز مقاضاة الشخص الذي تم تسليمه ومحاكمته عن الجريمة المختلفة تسميتها شريطة أن يكون التسليم مسموحا به أيضا بموجب هذه الاتفاقية عن تلك الجريمة الجديدة.

المادة 11
إعادة التسليم إلى طرف ثالث

باستثناء ما هو منصوص عليه في الحالات المبينة في البند 1\(أ)، (ب) من المادة 10 لا يجوز للطرف الطالب تسليم الشخص الذي تم تسليمه ومطلوب لطرف ثالث عن جرائم ارتكبت قبل ذلك

التسليم دون موافقة الطرف المطلوب اليه، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 7.

المادة 12
القبض الاحتياطي

1. في حالة الاستعجال يجوز للطرف الطالب طلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب في ضوء تقديم طلب التسليم، يقدم طلب القبض الاحتياطي خطيا عبر السلطات المركزية المعينة وفقا للمادة 6 من هذه الاتفاقية، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) أو قنوات أخرى يتفق عليها الطرفان.
2. ينص طلب القبض الاحتياطي على أن إحدى المستندات المذكورة في المادة 7، البند 1 (أ، ب، و أو ز) موجودة وأن القصد منها هو إرسال طلب للتسليم. كما يجب ينص أيضا على ان على الجريمة التي سيطلب من اجلها التسليم ومتى وأين ارتكبت تلك الجريمة، وتقديم وصف للشخص المطلوب- ما أمكن.
3. يتخذ الطرف المطلوب إليه الاجراءات اللازمة لضمان توقيف الشخص المطلوب وإخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بنتيجة طلبه حال استلام طلب القبض الاحتياطي.
4. يصبح القبض الاحتياطي وأي إجراء قسري يجوز اتخاذه غير نافذ إذا لم تستلم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثون (30) يوما طلبا رسميا بالتسليم بعد القبض على الشخص المطلوب. بناءً على طلب مسبب من الطرف الطالب، يجوز تمديد ذلك المدى الزمني لثلاثون (30) يوما بموجب ظروف خاصة.
5. لا يمنع طلب القبض الاحتياطي غير النافذ وفقا للبند 4 من هذه المادة من تسليم الشخص المطلوب إذا استلم لاحقا الطرف المطلوب إليه طلبا رسميا بالتسليم وفقا للشروط والقيود في هذه الاتفاقية.

المادة 13
تداخل الطلبات

إذا استلم الطرف المطلوب إليه من الطرف الطالب ودولة ثالثة أو أكثر طلب تسليم لذات الشخص عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي دولة يسلم الشخص المطلوب أخذا بالاعتبار جميع الظروف ذات صلة وبخاصة:-

ما إذا كانت الطلبات قد قدمت وفقا لاتفاقية.

خطورة الجرائم المختلفة.

زمان ومكان ارتكاب الجريمة.

جنسية والمكان الاعتيادي لإقامة الشخص المطلوب.

التواريخ المعنية بتقديم الطلبات.

المادة 14
تسليم الشخص

1. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم، يتفق الطرفان من غير إبطاء على زمان، مكان وأي مسائل أخرى ذات صلة متعلقة بتسليم الشخص المطلوب. كما يجب ايضا إخطار الطرف الطالب بالمدى الزمني الذي قضاه الشخص المطلوب موقوفا لأغراض التسليم.
2. يكون المدى الزمني لتسليم الشخص المطلوب ثلاثون (30) يوما من تاريخ إخطار الطرف الطالب بأن التسليم قد منح.
3. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب تسليمه خلال المدى الزمني المبين في البند 2 من هذه المادة فعلى الطرف المطلوب إليه الإفراج عنه - من غير إبطاء - ويجوز رفض طلب جديد بالتسليم مقدم من الطرف الطالب لذلك الشخص عن ذات الجريمة باستثناء ما هو مبين في البند 4 من هذه المادة.
4. إذا عجز أي طرف عن تسليم أو استلام الشخص المطلوب تسليمه خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته، فعلى الطرف المعني إخطار الطرف الآخر وعليهما الاتفاق معا على تاريخ جديد للتسليم. يستمر تطبيق الأحكام المشار إليها في البند 3 من هذه المادة.
5. إذا فر الشخص المطلوب تسليمه إلى الطرف المطلوب إليه قبل إكمال الإجراءات الجنائية أو قضاء العقوبة لدى الطرف الطالب، يجوز تسليم ذلك الشخص مرة أخرى بناءً على طلب تسليم جديد يقدمه الطرف الطالب لذات الجريمة. لا يحتاج الطرف الطالب لتقديم المستندات المبينة في المادة 7 من هذه الاتفاقية.
6. يخصم الطرف الطالب مدة التوقيف حتى ولو كانت إقامة جبرية بين تاريخ القبض وتاريخ التسليم لأغراض التوقيف ما قبل المحاكمة ضمن الإجراءات الجنائية أو العقوبة التي ستقضي في الحالات المبينة في المادة 2 البند 1.

المادة 15
التسليم المؤجل والمؤقت

1. إذا كان الشخص قيد المقاضاة أو يقضي عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه بعد أن قرر منح التسليم تأجيله

لحين الانتهاء من الإجراءات الجنائية أو إكمال تنفيذ العقوبة. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.

2. ومع ذلك بناء على طلب الطرف الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني تسليم الشخص المطلوب مؤقتا للطرف الطالب لأجل تمكينه من اتخاذ الإجراءات الجنائية الجارية والاتفاق معا على زمان وطريقة ذلك التسليم المؤقت. يوقف الشخص الذي تسليمه أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه خلال التاريخ المتفق عليه تخصم مدة التوقيف لأغراض قضاء العقوبة لدى الطرف المطلوب إليه.

3. بالإضافة إلى الحالة المبينة في البند 1 من هذه المادة، يجوز تأجيل التسليم إذا كان النقل يعرض حياته / حياتها الشخص المطلوب بسبب الحالة الصحية.

المادة 16
إجراء مبسطة للتسليم

يجوز للطرف المطلوب إليه، بقدر ما يسمح به قانونه، منح، التسليم المبسط بعد استلام طلب القبض الاحتياطي، شريطة أن يكون الشخص المطلوب قد وافق صراحة ويخطر بان له / لها الحق في إجراءات التسليم وفي الحماية التي تترتب على ذلك الحق.

المادة 17
تسليم المواد

1. بناء على طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه، بموجب قانونه الوطني، ضبط المواد التي وجدت في أراضيه وتحت تصرف الشخص المطلوب وتسلم تلك المواد إلى الطرف الطالب عند منح التسليم لأغراض هذه المادة تخضع المواد التالية للضبط والتسليم اللاحق للطرف الطالب:

أ) المواد المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو أي مواد أخرى أو أدوات يجوز أن تفيد كأدلة.

ب) المواد المتحصلة عن الجريمة التي وجدت تحت تصرف الشخص المطلوب أو كشف عنها لاحقا.

2. تسلم أي من المواد المشار إليها في البند (1) من هذه المادة حتى وإن منح التسليم من قبل ولم ينفذ بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.

3. يجوز للطرف المطلوب إليه بغرض اتخاذ أي إجراءات جنائية عالقة، تأجيل تسليم المواد المذكورة إلى حين الانتهاء من تلك الإجراءات أو تسليمها مؤقتا شريطة تعهد الطرف الطالب بإعادتها.

4.لا يخل تسليم المواد المشار إليها في هذه المادة بأي حقوق مشروعة أو مصالح للطرف المطلوب إليه أو أي طرف ثالث. إذا وجدت تلك الحقوق أو المصالح، فعلى الطرف الطالب إعادتها دون مقابل إلى الطرف المطلوب إليه أو الغير، بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من الإجراءات.

المادة 18
النقل بالعبور

1.يجوز لأي طرف السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه لشخص تم تسليمه إلى طرف أخر بواسطة دولة ثالثة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ما لم تمنع ذلك أسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو القانون الوطني للطرف المطلوب اليه.

2.على الطرف طالب النقل بالعبور تقديم لدولة النقل بالعبور عبر السلطات المركزية أو في الحالات العاجلة تحديدا عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، طلبا يشتمل على البيانات الشخصية للشخص المطلوب عبوره وبيان موجز بوقائع الدعوى، بما في ذلك زمان ومكان الجريمة، وصف للجريمة والأحكام ذات الصلة يكون طلب العبور مصحوبا بنسخة من المستند المانح للتسليم.

3.على دولة النقل بالعبور توقيف الشخص المنقول بالعبور أثناء وجود الشخص المذكور في أراضيها.

4.إذا استخدم النقل الجوي، يطبق الاتي:

أ) إذا كان الهبوط غير مجدول، على الطرف الطالب إخطار الطرف الذي ستتم الرحلة في أراضيه، ويصادق على وجود إحدى المستندات المذكورة في المادة 7، البند 1 (و-ز) من هذه الاتفاقية. في حالة الهبوط غير المجدول، يكون لذلك الإخطار أثر على طلب القبض الاحتياطي كما هو مبين في المادة 12 من هذه الاتفاقية، وعلى الطرف الطالب تقديم طلب رسمي للعبور.

ب) على الطرف الطالب تقديم طلب رسمي للعبور في حالة الهبوط المجدول.

المادة 19
النفقات

1.النفقات المتكبدة في اراضي الطرف المطلوب اليه لتنفيذ طلب التسليم يتحملها ذلك الطرف . يتحمل الطرف الطالب جميع النفقات الأخرى بما في ذلك نقل الشخص المسلم.

2.إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تتكبد كنتيجة لطلب التسليم، يتشاور الطرفان للتقرير في كيفية الوفاء بهذه النفقات.

المادة 20
معلومات لاحقة

على الطرف الطالب بناء على طلب من الطرف المطلوب إليه- من غير إبطاء- موافاة الطرف المطلوب إليه بمعلومات عن الإجراءات أو تنفيذ العقوبة الموقعة على الشخص المسلم أو معلومات بشأن تسليم الشخص المذكور إلى طرف ثالث.

المادة 21
التوافق مع الاتفاقيات الأخرى

1. لا تمنع هذه الاتفاقية الطرفان من التعاون مع بعضهما البعض بشأن التسليم وفقا لاتفاقيات أخرى يلتزم بها الطرفان.
2. لا تمنع هذه الاتفاقية أي طرف من التقيد بالتزاماته الدولية.

المادة 22
السرية

1. يوافق الطرفان على الاحتفاظ بسرية المستندات وأي معلومات استخدمت في إجراء التسليم علاوة على أي معلومات أخرى ذات صلة بذلك التسليم تم الحصول عليها بعد تسليم الشخص المسلم.
2. يتعهد الطرفان باحترام وحفظ السرية أو سرية المستندات أو معلومات استلمت من أو قدمت للطرف الآخر إذا كان هناك طلبا صريحا للقيام بذلك من الطرف المعني.

المادة 23
تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالتشاور عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 24

التصديق والنفاذ والتعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق.

2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق.

3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة متبادلة بين الطرفين، وتطبق أحكام هذه المادة.

4. يجوز لأي طرف انهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر من تاريخ الإخطار المقدم. ومع ذلك، تظل الإجراءات التي بدء فيها قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية لحين انتهائها.

5. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد دخولها حيز النفاذ حتى ولو كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل دخولها حيز النفاذ.

إشهادا بذلك فإن الموقعين أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغات العربية، الدنماركية والانجليزية، جميع هذه النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة أي اختلاف في تفسيرها يسري النص الإنجليزي.

حررت في أبوظبي هذا اليوم 17 من شهر مارس سنة 2022.

ع/ الإمارات العربية المتحدة

ع/ مملكة الدنمارك

TRAKTAT

OM

UDLEVERING

MELLEM

DE FORENEDE ARABISKE EMIRATER

OG

KONGERIGET DANMARK

De Forenede Arabiske Emirater og Kongeriget Danmark, benævnt **"Parterne"**, som

Ønsker at fremme et effektivt retligt samarbejde mellem de to lande med det formål at forhindre kriminalitet på baggrund af gensidig respekt for suverænitet, lighed og til gensidig fordel, og

Tager i betragtning, at dette formål kan opfyldes ved indgåelse af en bilateral traktat til etablering af et samarbejde om udlevering,

ER BLEVET ENIGE om følgende:

Artikel 1

Pligt til udlevering

Parterne forpligter sig hver især i overensstemmelse med denne Traktats bestemmelser og efter anmodning fra den Begærende Part at udlevere enhver person til den anden part, som befinder sig på dets respektive territorium og begæres udleveret af den Begærende Part med henblik på at indlede strafforfølgning eller fuldbyrde en endelig straffedom.

Artikel 2

Lovovertrædelser, som kan medføre udlevering

1. Der skal i henhold til denne Traktat gives tilladelse til udlevering, når:

   a. der anmodes om udlevering med henblik på at indlede strafforfølgning, og når lovovertrædelsen efter begge Parters lovgivning kan medføre en fængselsstraf på mindst et (1) år,

   b. der anmodes om udlevering for at fuldbyrde en retskraftig fængselsdom for et forhold, der efter begge Parters lovgivning udgør en lovovertrædelse, og når der på anmodningstidspunktet stadig resterer mindst seks (6) måneder af fængselsdommen eller foranstaltningen.

2. Ved afgørelsen af, om et forhold efter begge Parters lovgivning udgør en lovovertrædelse efter artikel 2.1, er det uden betydning, om forholdet efter begge Parters lovgivning tilhører samme kategori af lovovertrædelser, eller om der i begge Parters lovgivning anvendes samme terminologi til at beskrive lovovertrædelsen.

3. For så vidt angår lovovertrædelser af relevans for skatter og afgifter, told og udenlandsk valuta kan der ikke gives afslag på udlevering alene med den begrundelse, at den Anmodede Parts lovgivning ikke foreskriver opkrævning af samme type skatter, afgifter og told eller ikke indeholder samme type regler om skatter, afgifter, told og udenlandsk valuta som den Begærende Parts lovgivning.

4. Der skal endvidere gives tilladelse til udlevering, også selv om den lovovertrædelse, som danner grundlag for anmodningen, er begået uden for den Begærende Parts territorium, så længe det i henhold til den Anmodede Parts lovgivning er muligt at retsforfølge en lovovertrædelse af samme art som den, der er begået uden for dens territorium.

5. Hvis udleveringsanmodningen omfatter flere lovovertrædelser, som hver især udgør en lovovertrædelse i henhold til begge Parters lovgivning, og forudsat at en af dem opfylder betingelserne i artikel 2.1 og 2.2, kan den Anmodede Part give tilladelse til udlevering for alle sådanne lovovertrædelser.

Artikel 3

Obligatoriske afslagsgrunde

Der skal gives afslag på udlevering, hvis:

a. den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, er af politisk karakter. I denne Traktat anses følgende lovovertrædelser ikke for at være politiske:

i. angreb på en af Parternes præsident eller dennes stedfortræder eller regeringschef eller et medlem af dennes familie eller et medlem af Det Øverste Råd i staten de Forenede Arabiske Emirater eller et medlem af dennes familie,

ii. Terrorhandlinger,

iii. øvrige lovovertrædelser, der ikke anses for at være politiske i henhold til en international traktat, konvention eller aftale, som den Anmodede Part har tiltrådt,

b. den Anmodede Part har vægtige grunde til at antage, at udleveringsanmodningen er fremsat med det formål at retsforfølge eller straffe den person, der søges udleveret, på baggrund af dennes race, køn, religion, sociale forhold, nationalitet eller politiske overbevisning, eller at disse forhold kan forringe den pågældendes retsstilling i en straffesag,

c. den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, kan straffes af den Begærende Part med en straf, der er forbudt i henhold til den Anmodede Parts lovgivning,

d. når den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, kan straffes med døden i henhold til den Begærende Parts lovgivning, men ikke kan straffes med døden i henhold til den Anmodede Parts lovgivning, skal den Anmodede Part give afslag på udlevering, medmindre der ikke afsiges dødsstraf mod den person, der begæres udleveret, eller den Begærende Part garanterer, at den afsagte dødsstraf ikke vil blive fuldbyrdet. Hvis den Begærende Part accepterer udlevering af den pågældende på betingelserne i dette pkt. d, skal Parten opfylde disse betingelser,

e. den Anmodede Part har vægtige grunde til at antage, at den person, der begæres udleveret, i den Begærende Part har været eller vil blive udsat for tortur eller grusom, umenneskelig eller nedværdigende behandling eller for retsforfølgelse, hvor den grundlæggende ret til et forsvar ikke respekteres,

f. den Begærende Parts dom er afsagt in absentia, og den dømte ikke er blevet tilstrækkeligt underrettet om retssagen eller ikke har haft mulighed for at sørge for eget forsvar og ikke har haft eller vil have mulighed for en fornyet prøvelse, hvor den pågældende selv er til stede,

g. den Anmodede Parts kompetente myndigheder allerede har afsagt en endelig dom over den person, der søges udleveret, for den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, eller hvis den Anmodede Parts kompetente myndigheder har benådet den pågældende for den endelige dom,

h. den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, efter den Anmodede Parts strafferetlige lovgivning hører under dennes straffemyndighed, og strafansvaret eller adgangen til at fuldbyrde straf for lovovertrædelsen i henhold til den Anmodede Parts lovgivning er forældet,

i. den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, i henhold til den Anmodede Parts lovgivning alene vedrører en militærovertrædelse,

j. den Anmodede Part har givet politisk asyl til den person, der søges udleveret,

k. den Anmodede Part skønner, at en eventuel udlevering kan krænke dens suverænitet, bringe sikkerheden i fare, forstyrre den offentlige ro og orden, skade dens andre væsentlige interesser eller have konsekvenser, der strider mod grundlæggende principper i dens nationale lovgivning.

l. det ville være i strid med princippet om ne bis in idem at efterkomme udleveringsanmodningen.

Artikel 4

Fakultative afslagsgrunde

Der kan gives afslag på udlevering i følgende situationer:

a) Den lovovertrædelse, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, hører efter den Anmodede Parts nationale lovgivning under dennes straffemyndighed, og den person, der søges udleveret, er ved at blive eller vil blive retsforfulgt af Partens kompetente myndigheder for samme lovovertrædelse som den, der danner grundlag for udleveringsanmodningen,

b) Den Anmodede Part, når lovovertrædelsens alvorlighed og hensynet til den Begærende Part tages i betragtning, finder, at udlevering ikke vil være forenelig med humanitære hensyn på grund af alders- og helbredsmæssige forhold.

Artikel 5

Udlevering af egne statsborgere

1. Parterne kan hver især udlevere egne statsborgere til den anden Part i det omfang, dette er tilladt i henhold til Partens nationale lovgivning.
2. Hvis den Anmodede Part giver afslag på udlevering, skal denne efter ønske fra den Begærende Part indbringe sagen for sin kompetente myndighed med det formål at indlede en straffesag i overensstemmelse med Partens nationale lovgivning. I denne forbindelse skal den Begærende Part udlevere dokumenter og bevismidler

vedrørende sagen til den Anmodede Part. Hvis den Begærende Part anmoder om dette, skal denne informeres om alt, hvad der foretages i forbindelse med ovenstående.

Artikel 6

Centrale myndigheder

1. Parterne skal hver især udpege en central myndighed med henblik på implementering af denne Traktat.
2. De respektive centrale myndigheder er:
   - For de Forenede Arabiske Emirater: Justitsministeriet.
   - For Kongeriget Danmark: Rigsadvokaten.
3. Parterne skal ved en eventuel ændring af deres centrale myndighed skriftligt underrette den anden Part om ændringen gennem de diplomatiske kanaler.

Artikel 7

Fremsendelse af udleveringsanmodning

1. Udleveringsanmodningen skal fremsættes skriftligt, fremsendes af den ene Parts centrale myndighed til den anden Parts centrale myndighed gennem de diplomatiske kanaler og skal indeholde følgende dokumenter og oplysninger:
   a) navn på den begærende myndighed,
   b) fulde navn på den person, der søges udleveret, oplysninger om statsborgerskab, bopæl eller opholdssted og et signalement, hvis tilgængeligt, tillige med fotos, fingeraftryk mv., som gør det muligt at eftersøge og identificere den pågældende,
   c) redegørelse for omstændighederne i den sag, som helt eller delvist udgør grundlaget for udleveringsanmodningen, med nærmere angivelse af tid og sted for det strafbare forhold samt en retlig beskrivelse af lovovertrædelsen,
   d) certificeret kopi af lovbestemmelser, som fastslår, at de pågældende handlinger udgør lovovertrædelser, og indeholder oplysninger om, hvilke straffe disse er belagt med,
   e) certificeret kopi af eventuelle lovbestemmelser vedrørende forældelse,

f) kopi af arrestordre udstedt af en af den Begærende Parts kompetente myndigheder for så vidt angår udleveringsanmodninger med henblik på retsforfølgning,

g) hvis udleveringsanmodningen vedrører en person, som er dømt for den lovovertrædelse, der danner grundlag for udleveringsanmodningen, skal der til støtte for anmodningen endvidere vedlægges:

i. kopi af den afsagte dom eller idømte straf,

ii. erklæring med angivelse af, i hvilket omfang dommen eller straffen er udført, og hvor meget der resterer af dommen.

2. Hvis udleveringsanmodningen vedrører fuldbyrdelse af en dom, der er afsagt in absentia i den Begærende Part, skal den Begærende Part garantere, at den pågældende har ret til fornyet prøvelse i overensstemmelse med gældende lovgivning.

3. Eventuelle dokumenter i henhold til denne Traktat skal affattes på den Begærende Parts sprog og vedlægges en oversættelse til den Anmodede Parts sprog eller engelsk.

4. Udleveringsanmodninger tillige med alle vedhæftede dokumenter, dokumenter, der udleveres i anledning af en sådan anmodning, samt oversættelser af disse, som er underskrevet og stemplet af en kompetent eller central myndighed hos den fremsendende Part, kræver ingen legalisering eller bekræftelse af dokumenternes ægthed i øvrigt.

Artikel 8

Yderligere oplysninger

1. Hvis de oplysninger, der modtages fra den Begærende Part til støtte for en udleveringsanmodning, ikke er tilstrækkelige til, at den Anmodede Part kan træffe afgørelse i henhold til denne Traktat, kan sidstnævnte anmode om at modtage de nødvendige yderligere oplysninger inden for tredive (30) dage, medmindre den Begærende Part oplyser over for den Anmodede Part, at den har brug for yderligere femten (15) dage på grund af særlige omstændigheder.

2. Ved manglende overholdelse af den i artikel 8.1 anførte tidsfrist anses udleveringsanmodningen for bortfaldet.

3. Den Begærende Part er dog ikke afskåret fra at fremsætte en ny udleveringsanmodning for samme person og samme lovovertrædelse.

Artikel 9

Afgørelser

1. Den Anmodede Part skal træffe afgørelse om udleveringsanmodninger i overensstemmelse med de procedurer, der er fastlagt i henhold til Partens nationale lovgivning, og skal straks oplyse den Begærende Part om sin afgørelse.

2. Hvis den Anmodede Part giver helt eller delvist afslag på udleveringsanmodningen, skal den Begærende Part modtage en begrundelse herfor.

Artikel 10

Specialitetsregel

1. En person, der udleveres i henhold til denne Traktat, kan ikke tiltales, stilles for en domstol, tilbageholdes med henblik på fuldbyrdelse af en straffedom i den Begærende Part eller gøres til genstand for andre indskrænkninger i sin personlige frihed for andre lovovertrædelser begået forud for overgivelsen end den, som danner grundlag for udleveringen, medmindre:

   a. den udleverede frivilligt vender tilbage til den Begærende Parts territorium efter at have forladt dette,

   b. den udleverede ikke forlader den Begærende Parts territorium inden for femogfyrre (45) dage efter at have haft mulighed for dette. I forhold til denne frist skal et eventuelt tidsrum, hvor den pågældende ikke forlader den Begærende Part på grund af årsager, som ligger uden for vedkommendes kontrol, dog ikke medregnes,

   c. den Anmodede Part giver samtykke til udlevering, i hvilket tilfælde den Anmodede Part på en konkret anmodning fra den Begærende Part kan indvillige i at retsforfølge den udleverede eller fuldbyrde en straffedom afsagt over den udleverede for en anden lovovertrædelse end den, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, i overensstemmelse med denne Traktats betingelser og begrænsninger. I denne sammenhæng gælder:

      1) Den Anmodede Part kan bede den Begærende Part oversende de dokumenter og oplysninger, der er anført i artikel 7,
      2) Medens den udleverede afventer en afgørelse om den fremsatte anmodning, kan den udleverede tilbageholdes af den Begærende Part i overensstemmelse med Partens nationale lovgivning.

2. Bortset fra som anført i pkt. c) ovenfor kan den Begærende Part træffe enhver foranstaltning, som efter Partens lovgivning måtte være nødvendig for at afbryde en forældelsesfrist.

3. Hvis den juridiske betegnelse for den lovovertrædelse, der rejses tiltale for, ændres i løbet af sagen, kan den udleverede retsforfølges og stilles for en domstol for denne anden lovovertrædelse, forudsat at der også kan ske udlevering i henhold til denne Traktat for denne nye lovovertrædelse.

Artikel 11

Videreudlevering til tredjestat

Bortset fra i de tilfælde, der er anført i artikel 10.1, pkt. a) og b), må en person, der er udleveret til den Begærende Part, ikke uden samtykke fra den Anmodede Part videreudleveres af den Begærende Part til en tredjestat, som ønsker den pågældende udleveret for lovovertrædelser begået forud for udleveringen. Den Anmodede Part kan anmode om de dokumenter og oplysninger, der er anført i artikel 7.

Artikel 12

Foreløbig tilbageholdelse

1. Den Begærende Part kan i hastetilfælde fremsætte begæring om foreløbig tilbageholdelse af den person, der søges udleveret, før fremsendelse af en udleveringsanmodning. Begæringen om foreløbig tilbageholdelse skal fremsendes skriftligt gennem de centrale myndigheder, der er angivet i denne Traktats artikel 6, den Internationale Kriminalpolitiorganisation (INTERPOL) eller ad andre kanaler, som Parterne måtte aftale.

2. Det skal fremgå af begæringen om foreløbig tilbageholdelse, at et af de i artikel 7.1 (pkt. a), b) og f) eller g)) nævnte dokumenter foreligger, og at det er hensigten at fremsende en udleveringsanmodning. Det skal endvidere fremgå af begæringen, for hvilken lovovertrædelse den pågældende vil blive søgt udleveret, samt hvor og hvornår lovovertrædelsen er begået, ligesom den så vidt muligt skal indeholde et signalement af den pågældende.

3. Når begæringen om foreløbig tilbageholdelse er modtaget, skal den Anmodede Part træffe de nødvendige foranstaltninger for at sikre, at den person, der søges udleveret, frihedsberøves, og straks oplyse den Begærende Part om begæringens resultat.

4. Den foreløbige tilbageholdelse og en eventuel tvangsmæssig foranstaltning, der måtte være anvendt, ophæves, hvis den Anmodede Parts centrale myndighed ikke senest tredive (30) dage efter den pågældendes tilbageholdelse har modtaget en formel

udleveringsanmodning. Fristen kan under særlige omstændigheder forlænges med tredive (30) dage, hvis den Begærende Part fremsender en begrundet anmodning herom.

5. Hvis en foreløbig tilbageholdelse ophæves i henhold til artikel 12.4, vil dette ikke have betydning for muligheden for at få den pågældende udleveret, hvis den Anmodede Part efterfølgende modtager en formel udleveringsanmodning i overensstemmelse med denne Traktats betingelser og begrænsninger.

Artikel 13

Konkurrerende anmodninger

Hvis den Anmodede Part fra den Begærende Part og fra en eller flere tredjestater modtager anmodning om udlevering af samme person for samme lovovertrædelse eller for andre lovovertrædelser, skal den Anmodede Part tage alle relevante omstændigheder i betragtning ved afgørelsen af, til hvilken stat den pågældende skal udleveres, herunder navnlig:

om anmodningerne er fremsat i henhold til en traktat,

de forskellige lovovertrædelsers alvorlighed,

tid og sted for lovovertrædelsen,

den pågældendes nationalitet og sædvanlige opholdssted,

de respektive datoer for udleveringsanmodningernes fremsendelse.

Artikel 14

Overgivelse af den udleverede

1. Hvis den Anmodede Part giver tilladelse til udlevering, skal Parterne straks aftale tid, sted og eventuelle andre relevante forhold omkring den pågældendes overgivelse. Den Begærende Part skal endvidere oplyses om, hvor længe den pågældende har været tilbageholdt med henblik på udlevering.

2. Fristen for at overgive den pågældende er tredive (30) dage fra den dato, hvor den Begærende Part oplyses om, at der er givet tilladelse til udlevering.

3. Hvis den Begærende Part ikke inden for den i artikel 14.2 angivne frist overtager den person, der skal udleveres, skal den Anmodede Part straks løslade den pågældende og kan herefter give afslag på en eventuel ny udleveringsanmodning, som fremsættes af den Begærende Part vedrørende den pågældende person for samme lovovertrædelse, jf. dog artikel 14.4.

4. Hvis en af Parterne på grund af omstændigheder, der ligger uden for Partens kontrol, ikke inden for den aftalte frist overgiver eller overtager den person, der skal udleveres, skal den pågældende Part oplyse den anden Part herom, og de skal sammen aftale en ny dato for overgivelse. Bestemmelserne i artikel 14.3 vil fortsat være gældende.

5. Hvis den person, der skal udleveres, flygter tilbage til den Anmodede Part, før straffesagen er afsluttet eller dommen afsonet i den Begærende Part, kan den Begærende Part få den pågældende udleveret igen ved fremsendelse af en ny udleveringsanmodning for samme lovovertrædelse. Den Begærende Part behøver ikke at fremsende de dokumenter, der er anført i denne Traktats artikel 7.

6. Den Begærende Part foretager en sammentælling af, hvor længe den pågældende har været frihedsberøvet, herunder en eventuel periode i husarrest, i perioden fra anholdelsestidspunktet til overgivelsestidspunktet med henblik på en opgørelse af, hvor længe den pågældende har været frihedsberøvet indtil straffesagens begyndelse, eller hvor stor en del af straffen, der mangler at blive afsonet, jf. artikel 2.1.

Artikel 15

Udsættelse af overgivelse eller midlertidig overgivelse

1. Hvis den person, der søges udleveret, er ved at blive retsforfulgt eller afsoner en fængselsstraf i den Anmodede Part for en anden lovovertrædelse end den, som danner grundlag for udleveringsanmodningen, kan den Anmodede Part efter at have truffet afgørelse om at give tilladelse til udlevering beslutte at udsætte den pågældendes overgivelse, indtil straffesagen er afsluttet eller straffen er afsonet. Den Anmodede Part skal underrette den Begærende Part om en sådan udsættelse.

2. Den Anmodede Part kan dog efter ønske fra den Begærende Part og i overensstemmelse med den nationale lovgivning midlertidigt overgive den person, der søges udleveret, til den Begærende Part, således at denne kan gennemføre den verserende straffesag, og Parterne skal i så fald aftale, hvornår og hvordan den midlertidige overgivelse skal finde sted. Den overgivne skal frihedsberøves, så længe vedkommende opholder sig på den Begærende Parts territorium, og skal leveres tilbage til den Anmodede Part inden for den aftalte frist. Til brug for fastsættelsen af den straf, der skal afsones i den Anmodede Part, foretages en sammentælling af frihedsberøvelsens længde.

3. Udlevering kan ud over i det i artikel 15.1 anførte tilfælde endvidere udsættes, når overgivelsen kan bringe den pågældendes liv i fare på grund af vedkommendes helbredsmæssige tilstand.

Artikel 16

Forenklet udleveringsprocedure

I det omfang dette er muligt i henhold til den Anmodede Parts lovgivning, kan den Anmodede Part ved modtagelse af en begæring om foreløbig tilbageholdelse give tilladelse til udlevering efter en forenklet procedure, forudsat at den person, der søges udleveret, udtrykkeligt har givet samtykke til dette og er blevet oplyst om, at vedkommende har ret til en udleveringssag og den hermed forbundne beskyttelse.

Artikel 17

Overgivelse af effekter

1. Den Anmodede Part skal efter anmodning fra den Begærende Part og i overensstemmelse med dets nationale lovgivning beslaglægge de effekter, der findes på Partens territorium, og som den person, der søges udleveret, har haft rådighed over, og skal – når der gives tilladelse til udlevering – overgive effekterne til den Begærende Part. Følgende effekter skal i henhold til denne artikel beslaglægges og efterfølgende overgives til den Begærende Part:

   a) effekter, der er anvendt ved den begåede lovovertrædelse, eller eventuelle øvrige effekter eller anvendte genstande, som kan tjene som bevismateriale,

   b) effekter, der er opnået som resultat af lovovertrædelsen, og som den person, der søges udleveret, findes at have haft rådighed over, eller som opdages efterfølgende,

2. De i artikel 17.1 anførte effekter skal overgives, også hvor der ikke kan finde udlevering sted – selv om der allerede er givet tilladelse dertil – som følge af den pågældendes død, forsvinden eller undvigelse.

3. Den Anmodede Part kan med henblik på gennemførelse af eventuelle øvrige verserende straffesager udsætte overgivelsen af ovennævnte effekter, indtil de pågældende sager er afsluttet, eller overgive dem midlertidigt på betingelse af, at den Begærende Part forpligter sig til at tilbagelevere dem.

4. Hvis de effekter, der er nævnt i denne artikel, overgives, vil dette ikke have betydning for eventuelle legitime ejendomsrettigheder eller andre rettigheder, som den Anmodede Part eller tredjemand måtte have i relation til effekterne. Hvis sådanne ejendomsrettigheder eller andre rettigheder eksisterer, skal den Begærende Part snarest muligt efter sagens afslutning uden omkostning tilbagelevere effekterne til den Anmodede Part eller tredjemand.

Artikel 18

Transit

1. Parterne kan hver især give tilladelse til, at en person, som en tredjestat har overgivet til den anden Part, føres igennem Partens territorium i overensstemmelse med denne Traktats bestemmelser, medmindre dette ikke er i offentlighedens interesse eller er i strid med den Anmodede Parts nationale lovgivning.

2. Den Part, der anmoder om transit, skal gennem de centrale myndigheder eller i særligt hastende tilfælde gennem den Internationale Kriminalpolitiorganisation (INTERPOL) til transitstaten fremsende sin anmodning med angivelse af transitpersonens personlige oplysninger og en kortfattet beskrivelse af sagens omstændigheder, herunder tid og sted for lovovertrædelsen, en beskrivelse af lovovertrædelsen og de relevante lovbestemmelser. Anmodningen om transit skal vedlægges en kopi af tilladelsen til udlevering.

3. Transitstaten skal frihedsberøve transitpersonen, så længe den pågældende opholder sig på dens territorium.

4. Hvis der anvendes lufttransport, gælder følgende:

   a) Hvis det ikke er hensigten, at landing skal finde sted, skal den Begærende Part underrette den Part, hvis territorium skal overflyves, og bekræfte, at et af de i artikel 7.1 (pkt. f)-g)) nævnte dokumenter foreligger. Hvis en ikke-planlagt landing finder sted, har denne underretning samme virkning som en begæring om foreløbig tilbageholdelse i henhold til denne Traktats artikel 12, og den Begærende Part skal fremsende en formel anmodning om transit,

   b) Hvis det er hensigten, at landing skal finde sted, skal den Begærende Part fremsende en formel anmodning om transit.

Artikel 19

Udgifter

1. Udgifter på den Anmodede Parts territorium til udførelse af en udleveringsanmodning afholdes af denne Part. Alle øvrige udgifter afholdes af den Begærende Part, herunder udgifter i forbindelse med transport af den udleverede.

2. Hvis det er åbenlyst, at en udleveringsanmodning kan være forbundet med helt usædvanlige udgifter, skal Parterne rådføre sig med hinanden med henblik på at beslutte, hvordan disse udgifter skal betales.

Artikel 20

Efterfølgende oplysninger

Den Begærende Part skal efter anmodning fra den Anmodede Part straks til den Anmodede Part fremsende oplysninger om retssagen mod eller fuldbyrdelsen af den afsagte dom over den udleverede eller oplysninger om den pågældendes udlevering til en tredjestat.

Artikel 21

Forenelighed med andre traktater

1. Denne Traktat forhindrer ikke Parterne i at samarbejde med hinanden om udlevering i henhold til andre traktater, som begge Parter har tiltrådt.

2. Denne Traktat forhindrer ikke Parterne i at overholde deres internationale forpligtelser.

Artikel 22

Fortrolighed

1. Parterne har aftalt at fortroligholde de dokumenter og alle oplysninger, der anvendes i forbindelse med udleveringsproceduren, samt alle øvrige oplysninger, der måtte være relevante for den pågældende udlevering og modtages efter den udleveredes overgivelse.

2. Begge Parter forpligter sig til at respektere og fortroligholde eller hemmeligholde de dokumenter eller oplysninger, som Parterne modtager fra og videregiver til hinanden, når den anden Part udtrykkeligt måtte ønske dette.

Artikel 23

Afgørelse af tvister

Eventuelle tvister, der måtte opstå som følge af denne Traktats fortolkning eller anvendelse, løses gennem konsultationer via de diplomatiske kanaler.

Artikel 24

Ratificering, ikrafttræden, ændringer og ophør

1. Denne Traktat skal ratificeres, og der skal ske udveksling af ratifikationsdokumenterne.
2. Denne Traktat træder i kraft tredive (30) dage efter datoen for ratifikationsdokumenternes udveksling.
3. Denne Traktat kan ændres med begge Parters samtykke, og denne artikels bestemmelser finder anvendelse i denne henseende.
4. Denne Traktat kan til enhver tid opsiges skriftligt af en Part gennem de diplomatiske kanaler med seks (6) måneders varsel. Sager, der allerede er påbegyndt før opsigelsestidspunktet, vil dog fortsat være omfattet af denne Traktat indtil sagens afslutning.
5. Denne Traktat gælder for alle anmodninger, der fremsendes efter ikrafttrædelsesdatoen, også selv om de pågældende lovovertrædelser er begået før ikrafttrædelsesdatoen.

TIL BEKRÆFTELSE HERAF har undertegnede, som er behørigt bemyndigede af deres respektive regeringer, underskrevet denne Traktat i to eksemplarer på arabisk, dansk og engelsk, idet alle sprogversioner har samme gyldighed. I tilfælde af uoverensstemmelse i fortolkningen er den engelske version gældende.

UNDERTEGNET i Abu Dhabi den 17. marts 2022.

FOR	**FOR**
DE FORENEDE ARABISKE EMIRATER	**KONGERIGET DANMARK**
17/03	

TREATY

ON

THE EXTRADITION

BETWEEN

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE KINGDOM OF DENMARK

The United Arab Emirates and the Kingdom of Denmark hereinafter referred to as the "**Parties**",

Desiring to promote an effective judicial cooperation between their two Countries with the intent of preventing crime on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and mutual benefit,

Considering that this purpose may be achieved by the conclusion of a bilateral treaty establishing a joint action in extradition matters,

HAVE AGREED as follows:

Article 1

Obligation to extradite

Each Party, in compliance with the provisions of this Treaty and upon request of the Requesting Party, undertakes to extradite to the other Party any person who is on its territory and is wanted by the Requesting Party for the purpose of carrying out criminal proceedings or executing a final custodial sentence.

Article 2

Extraditable offences

1. For the purposes of this Treaty, extradition shall be granted when:

   a. the request for extradition is made to carry out criminal proceedings and the offence is punishable, pursuant to the laws of both Parties, with a custodial sentence of at least one (1) year;

   b. the request for extradition is made for executing an enforceable custodial judgment for an offence punishable pursuant to the laws of both Parties and, at the moment of submission of the request, the length of sentence or restriction still to be served is of at least six (6) months.

2. When determining whether, in compliance with paragraph 1 of this Article, an act constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, it shall not matter whether the laws in both Parties place the act within the same category of offence or describe the offence by the same terminology.

3. In respect of offences relevant to taxes and duties, customs duties and foreign exchange, extradition shall not be refused only on the ground that the laws of the Requested Party do not impose the same kind of taxes and duties or do not contain the same type of provisions in connection with taxes, duties, customs duties and foreign exchange as the laws of the Requesting Party.

4. Extradition shall be granted also if the offence for which it is requested was committed outside of the territory of the Requesting Party, provided that the laws of the Requested Party allow the prosecution of an offence of the same nature committed outside of its territory.

5. If the request for extradition concerns two or more offences, each of which constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, and provided that one of them fulfils the conditions provided for in paragraphs 1 and 2 of this Article, the Requested Party may grant extradition for all of those offences.

Article 3

Mandatory grounds for refusal

Extradition shall not be granted if:

a. the offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:

   i. assault on the President or his Deputy or Head of Government of either Party or any member of such a person's family or any member of the Supreme Council of the State of the United Arab Emirates or of a Member of such a person's family;

   ii. terrorist offences;

   iii. any other offence not considered as a political offence under any international treaty, convention or agreement to which the Requested Party adheres;

b. the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing the person sought for reasons of race, sex, religion, social condition, nationality or political opinion, or that person's position in the criminal proceedings may be prejudiced for any of those reasons;

c. the offence for which extradition is requested could be punished by the Requesting Party with a punishment prohibited by the laws of the Requested Party;

d. when the offence for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death under the laws of the Requested Party, the Requested Party shall refuse to grant extradition unless capital punishment is not imposed on the requested person or, if imposed, the Requesting Party undertakes that it will not be enforced. If the Requesting Party accepts extradition under the conditions of this paragraph it shall comply with such conditions;

e. the Requested Party has substantial grounds for believing that the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment, to proceedings which do not ensure the respect of basic defense rights;

f. the judgment of the Requesting Party has been rendered in absentia and the convicted person has not had sufficient notice of the trial or he is not given the opportunity to arrange for his or her defense and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his/her presence;

g. in respect of the offence for which extradition is requested, the person sought has already been tried with a final judgment by the competent Authorities of the Requested Party, or if said person has been pardoned for the final judgment by the competent authorities of the Requested Party;

h. the offence for which extradition is requested falls within the jurisdiction of the Requested Party under its own criminal law and the criminal prosecution or punishment of the requested person is statute-barred according to the law of the Requested Party;

i. the offence for which extradition is requested constitutes solely a military offence under the laws of the Requested Party;

j. the Requested Party has granted political asylum to the person sought;

k. the Requested Party deems that granting extradition could jeopardize its sovereignty, security, public order or other essential interests of the Party or cause effects in contrast with the fundamental principles of its domestic law.

l. The execution of the request for extradition would be contrary to the principles of ne bis in idem.

Article 4

Optional grounds for refusal

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

a) the offence for which extradition is requested is subject to the jurisdiction of the Requested Party in accordance with its domestic law and the person sought is being prosecuted or is going to be prosecuted by the competent Authorities of that Party for the same offence for which extradition is requested;

b) the Requested Party, while taking into consideration the seriousness of the offence and interests of the Requesting Party, considers that the extradition would not be compatible with humanitarian considerations in view of the age and health conditions.

Article 5

Extradition of Nationals

1. Each Party may extradite its nationals to the other Party as permitted by its domestic law.
2. In case of refusal of the extradition, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidences relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 6

Central Authorities

1. Each Party shall designate a Central Authority for the purpose of the implementation of this Treaty.
2. The respective Central Authorities are:
   - For the United Arab Emirates, the Central Authority is the Ministry of Justice.
   - For the Kingdom of Denmark the Central Authority is the Director of Public Prosecutions.
3. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

Article 7

Submission of the request for extradition

1. Any request for extradition shall be made in writing, sent by the Central Authority of either Party to the Central Authority of the other Party through diplomatic channels, and shall include the following documents and information:
   a) name of the requesting authority;
   b) full name of the person sought for extradition, details of his/her citizenship, place of residence or location and description, if available, of his/her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;

c) statement of the facts of the case, which is a ground for such request for extradition, specifying more exactly the time and place of the criminally punishable act and a legal statement describing the offence;

d) a certified copy of the text or texts of any provisions of any law, which qualify committed acts as offences and contain information of any punishments prescribed for committing them;

e) a certified copy of the text of any provisions of any law, relating to the applicable limitation period;

f) a copy of a warrant of arrest issued by a competent authority of the Requesting Party in case of extradition request for prosecution;

g) if the request for extradition relates to a person who has been convicted of the offence for which extradition is sought, the request shall also be supported by:

i. a copy of the sentence or conviction imposed;

ii. a statement establishing to what extent the sentence or conviction has been carried out and the remainder of the sentence to be served.

2. If the request for extradition is for executing a sentence rendered in absentia in the Requesting Party, the Requesting Party shall guarantee the right for retrial in accordance with applicable legislation.

3. Any documents for the purposes of this Treaty shall be drawn up in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by a translation into the language of the Requested Party or into the English language.

4. Any requests for extradition and all documents attached thereto, any documents furnished in response to such request, as well as translations thereof which are signed and stamped by a competent or Central Authority of the sending Party, require no legalization or authentication in any other manner.

Article 8

Additional information

1. If the information provided by the Requesting Party in support of a request for extradition is not sufficient to enable the Requested Party to reach a decision under

this Treaty, such latter Party may request that the necessary additional information be submitted within thirty (30) days unless the requesting party notifies the requested party that additionally fifteen (15) days are needed due to special circumstances.

2. Failure to submit the additional information within the time limit indicated in paragraph 1 of this Article amounts to renouncing the request for extradition.

3. However, the Requesting Party shall not be precluded from making a new request for extradition of the same person and for the same offence.

Article 9

Decision

1. The Requested Party shall decide on the request for extradition in compliance with the procedures provided for in its domestic law and shall inform promptly the Requesting Party of its decision.

2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

Article 10

Rule of speciality

1. The person extradited in compliance with this Treaty shall not be prosecuted, tried, detained for the purpose of executing a sentence in the Requesting Party, nor subjected to any other measure restricting personal liberty, for any offence committed before being surrendered and different from the one for which extradition is granted, unless:

   a. the person extradited, after having left the territory of the Requesting Party, voluntarily returns to it;

   b. the person extradited does not leave the territory of the Requesting Party within forty-five days (45) after having had the opportunity to do so. However, such period of time shall not include the time during which said person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond his/her control;

   c. the Requested Party consents to the extradition; in this case, the Requested Party, upon specific request by the Requesting Party, may agree to prosecute the person extradited or execute a sentence against him/her for an offence different from

that for which the request for extradition has been made, in compliance with the conditions and restrictions set by this Treaty. In this respect:

1) The Requested Party may ask the Requesting Party to transmit the documents and information indicated in Article 7;
2) While awaiting the decision on the request made, the person extradited may be kept in detention by the Requesting Party according to its national laws.

2. Except as provided for in letter (c) of the paragraph above, the Requesting Party may adopt any measure necessary, under its laws, to interrupt the period of limitation.

3. When the legal classification of the offence charged is modified during the proceedings, the person extradited may be prosecuted and tried for the offence differently denominated, provided that extradition is permitted under this Treaty also for this new offence.

Article 11

Re-extradition to a Third Party

Except in the cases provided for in paragraph 1, letters a) and b) of Article 10, the Requesting Party cannot surrender to a third Party, without the consent of the Requested Party, the person that has been surrendered to it and is requested by the third Party for offences committed before such surrender. The Requested Party may ask for the submission of the documents and information indicated in Article 7.

Article 12

Provisional arrest

1. In case of urgency, the Requesting Party may ask for the provisional arrest of the person sought in view of presenting the request for extradition. The request for provisional arrest shall be made in writing through the Central Authorities designated pursuant to Article 6 of this Treaty, the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or other channels agreed upon by both Parties.

2. The request for provisional arrest shall state that one of the documents mentioned in Article 7, paragraph 1 (a, b and f or g) exists and that it is intended to send a request for extradition. It shall also state for what offence extradition will be requested and when and where such offence was committed and shall so far as possible give a description of the person sought.

3. Once the request for provisional arrest is received, the Requested Party shall take the measures necessary to ensure the custody of the person sought and shall inform promptly the Requesting Party of the outcome of its request.

4. Provisional arrest and any coercive measure that might have been imposed become ineffective if, within thirty (30) days after the arrest of the person sought, the Central Authority of the Requested Party does not receive the formal request for extradition. Upon a motivated request by the Requesting Party, such time limit may be extended by thirty (30) days under special circumstances.

5. A provisional arrest ineffective pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the extradition of the person sought if the Requested Party subsequently receives the formal request for extradition in compliance with the conditions and restrictions of this Treaty.

Article 13

Concurrent requests

If the Requested Party receives from the Requesting Party and from one or more third States a request for extradition of the same person, for the same offence or for different offences, the Requested Party, in determining to which State the person is to be extradited, shall consider all the relevant circumstances, in particular:

whether the requests were made pursuant to a treaty;

the seriousness of the different offences;

the time and place of commission of the offence;

the nationality and the usual place of residence of the person sought;

the respective dates of submission of the requests.

Article 14

Surrender of the person

1. If the Requested Party grants the extradition, the Parties shall agree promptly on the time, place and any other relevant matter relating to the surrender of the person sought. The Requesting Party shall also be informed of the length of the detention suffered for extradition purposes by the person sought.

2. The time limit for surrendering the person sought shall be thirty (30) days from the date on which the Requesting Party is informed that the extradition has been granted.

3. If, within the time limit indicated in paragraph 2 of this Article, the Requesting Party does not take over the person to be extradited, the Requested Party shall immediately release him from custody and may refuse a new request for extradition made by the Requesting Party for that person for the same offence, except as otherwise provided for in paragraph 4 of this Article.

4. If one of the Parties fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed time limit for reasons beyond its control, the Party concerned shall inform the other Party and they shall agree together upon a new date for surrender. The provisions indicated in paragraph 3 of this Article shall continue to apply.

5. When the person to be extradited escapes back to the Requested Party before the criminal proceedings are concluded or the sentence is served in the Requesting Party, that person may be extradited again upon a new request for extradition made by the Requesting Party for the same offence. The Requesting Party does not need to submit the documents provided for in Article 7 of this Treaty.

6. The time spent in custody, even under house-arrest, between the date of arrest and the date of surrender, shall be counted by the Requesting Party for the purposes of pretrial custody within the criminal proceedings or of the sentence to be served in the cases provided for in Article 2, paragraph 1.

Article 15

Postponed surrender and temporary surrender

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the execution of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.

2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its domestic law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it to carry out of the ongoing criminal proceedings, agreeing together upon the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.

3. In addition to the case provided for in paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his/her life.

Article 16

Simplified extradition procedure

The Requested Party, in so far as its law permits, may grant simplified extradition after the receipt of a request for provisional arrest, provided that the person sought explicitly consented and is advised that he or she is entitled to the extradition proceedings and to the protection that such right entails.

Article 17

Surrender of items

1. Upon request of the Requesting Party, the Requested Party shall, in compliance with its domestic law, seize the items found on its territory and which the person sought has at his disposal and, when extradition is granted, shall surrender those items to the Requesting Party. For the purposes of this Article the following items are subject to seizure and subsequent surrender to the Requesting Party:

   a) the items used to commit the offence or any other item or instrumentality that may serve as evidence;

   b) the items that, deriving from the offence, have been found to at the disposal of the person sought or have been discovered later,

2. The surrender of any of the items indicated in paragraph 1 of this Article shall be made even when extradition, although already granted, cannot be effected due to the death, disappearance or escape of the person sought.

3. The Requested Party may, for the purpose of carrying out any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of the above-mentioned items until the conclusion of such proceedings or temporarily surrender them on condition that the Requesting Party undertakes to return them.

4. The surrender of the items indicated in this Article shall not prejudice any legitimate rights or interests over those items of the Requested Party or any third party. Where these rights or interests exist, the Requesting Party shall return free of charge to the Requested Party or third party the surrendered items, as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

Article 18

Transit

1. Each Party may authorize transit through its territory of a person surrendered to the other Party by a third State in compliance with the provisions of this Treaty, unless reasons of public interest or the national law of the Requested Party prevent it.

2. The Party requesting the transit shall submit to the State of transit, through the Central Authorities, or in particularly urgent cases through the International Criminal Police Organization (INTERPOL), a request containing the personal details of the person in transit and a concise statement of the facts of the case, including the time and the place of the offense, a description of the offense and the relevant provisions The request for transit shall be accompanied by a copy of the document granting the extradition.

3. The State of transit shall hold in custody the person in transit while said person is on its territory.

4. If air transport is used, the following shall apply:

   a) When it is not intended to land, the Requesting Party shall notify the Party over whose territory the flight is to be made and shall certify that one of the documents mentioned in Article 7, paragraph 1 (f-g) of this treaty exists. In the case of an unscheduled landing, such notification shall have the effect of a request for provisional arrest as provided for in Article 12 of this treaty, and the requesting Party shall submit a formal request for transit;

   b) when it is intended to land, the requesting Party shall submit a formal request for transit.

Article 19

Expenses

1. Expenses incurred in the territory of the Requested Party for the execution of an extradition request shall be borne by that Party. All other expenses shall be borne by the Requesting Party including the transportation of the surrendered person.

2. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult with a view to deciding how those expenses will be met.

Article 20

Subsequent information

The Requesting Party, upon request by the Requested Party, shall provide promptly to the Requested Party information on the proceedings or execution of the sentence imposed on the person extradited or information on the extradition of said person to a third Party.

Article 21

Compatibility with other treaties

1. This Treaty shall not prevent the Parties from cooperating with one another on extradition in compliance with other treaties which both Parties have adhered to.

2. This Treaty shall not prevent each Party from complying with its international obligations.

Article 22

Confidentiality

1. The Parties agree to keep the documents confidential and any information used in the extradition procedure, as well as any other information relevant to that extradition and acquired after the surrender of the person extradited.

2. Both Parties undertake to respect and maintain the confidentiality or secrecy of the documents or information received from or given to the other Party when there is an explicit request to do so by the Party concerned.

Article 23

Settlement of disputes

Any dispute arising from the interpretation or application of this Treaty shall be settled by consultation through diplomatic channels.

Article 24

Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty is subject to ratification, the instruments of ratification shall be exchanged.
2. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30) day after the date of the exchange of the instruments of ratification.
3. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.
4. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.
5. This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty in two original texts, in the Arabic, Danish and English languages, all texts being equally authentic. If there is any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at AbuDhabi this 17th day of March 2022.

FOR

THE UNITED ARAB EMIRATES

FOR

THE KINGDOM OF DENMARK